الضبط الاجتماعي وأثره في انحراف الأسرة والمجتمع
دراسة ميدانية على عينة من
الأسر في مدينة عدن

نصر عبد النبي أحمد صالح*

الملخص

يُعد الضبط الاجتماعي من المفاهيم المحورية في علم الاجتماع، إذ يمثل الأداة التي تنظم سلوك الأفراد وتحافظ على التوازن بين الحرية الفردية والنظام العام.

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الضبط الاجتماعي في انحراف الأسرة والمجتمع العدني بمدينة عدن، عبر مقاربة سوسيولوجية تجمع بين الإطار النظري والتحليل الميداني، انطلاقًا من خصوصية المجتمع العدني الذي يمثل بيئة الدراسة الميدانية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندةً إلى مسح ميداني شمل (88) أسرة موزعة على ثلاث مديريات رئيسية في عدن.

أظهرت النتائج أن ضعف آليات الضبط الأسري والمجتمعي، وتراجع دور المؤسسات الرسمية، إلى جانب الأزمات الاقتصادية والسياسية، أسهمت في تفشي مظاهر الانحراف مثل التفكك الأسري، العنف، الجريمة، وتعاطي المخدرات. كما كشفت النتائج أن الفقر والبطالة والفساد الإداري تشكل عوامل رئيسية مغذية للانحراف، بينما تظل الأسرة والمدرسة والإعلام أدوات محورية للحد منه.

توصي الدراسة بضرورة تعزيز دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، وتفعيل دور المؤسسات التربوية، وتوفير فرص عمل للشباب، وتطبيق القوانين بعدالة، فضلاً عن توظيف الإعلام في نشر الوعي المجتمعي. وتمثل هذه النتائج إضافة معرفية وميدانية يمكن أن تسهم في صياغة استراتيجيات أكثر فاعلية لتعزيز الضبط الاجتماعي في اليمن عمومًا وعدن على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية: الضبط الاجتماعي، الانحراف، الأسرة، المجتمع العدني، البطالة، الفقر، الفساد الإداري.

المقدمة:

يُعدُّ الضبط الاجتماعي أحد المفاهيم المركزية في علم الاجتماع، لما له من دور أساسي في الحفاظ على استقرار المجتمع وتنظيم تفاعلات أفراده. فهو الإطار الذي تُمارَس من خلاله الرقابة الاجتماعية على السلوك الإنساني، سواء عبر الوسائل الرسمية التي تمثلها القوانين والمؤسسات، أو عبر الوسائل غير الرسمية المتجسدة في الأعراف والقيم والتقاليد والدين والرأي العام. وبقدر ما يحقق الضبط الاجتماعي التوازن بين الحرية الفردية والنظام العام، بقدر ما يسهم في بناء مجتمع متماسك قادر على مواجهة التحديات والتحولات.

في السياق اليمني، يكتسب موضوع الضبط الاجتماعي أهمية مضاعفة بالنظر إلى ما

* أستاذ علم الاجتماع المشارك قسم علم الاجتماع – كلية الآداب . جامعة عدن.

شـهده المجتمـع اليمنـي، وخاصـة المجتمـع العدني، من تحولات اجتماعية وسياسية عميقة خلال العقود الأخيرة .

فقد أفضت هذه التحولات إلى تغيّر في أنماط الأسـرة، وتراجـع دور المؤسسـات التقليديـة للضـبط، مقابـل ضـعف فعاليـة المؤسسـات الرسمية، الأمر الذي انعكس في بروز مظاهر متعددة من الانحراف الاجتماعي مثل العنف الأسري، التفكك، الجريمة، وتعاطي المخدرات. وتُعد مدينة عدن نموذجًا بارزًا لهذه الظاهرة، بحكـم خصوصـيتها التاريخيـة والثقافيـة والاقتصادية، وما شهدته من تحولات حضرية وسياسية جعلتها بيئة خصبة لدراسة العلاقة بين الضبط الاجتماعي والانحراف.

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى تحليل أثر الضبط الاجتماعي في انحراف الأسرة والمجتمع بمدينة عدن، عبر مقاربة سوسيولوجية ميدانية تستند إلى الجمع بين الإطار النظري والتحليل الواقعي. فهو يسعى إلى الإجابة عن تساؤلات جوهرية مثل: ما هي آليات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية في المجتمع العدني؟ ما أبرز مظاهر الانحراف الأسري والمجتمعي؟ وما العوامل التي تضعف فعالية الضبط وتؤدي إلى تفشي الانحرافات؟

وعليه، فإن هذه الدراسة لا تسعى فقط إلى الإسهام في إثراء الأدبيات السوسيولوجية العربية المتعلقة بالضبط الاجتماعي والانحراف، بل تهدف أيضًا إلى تقديم نتائج تطبيقية يمكن أن تساعد صانعي السياسات والباحثين الاجتماعيين على بلورة استراتيجيات أكثر فاعلية لتعزيز الضبط الاجتماعي في السياق اليمني، والحد من مظاهر الانحراف التي تهدد استقرار الأسرة وتماسك المجتمع. ومن هنا، فإن هذا البحث يشكل إضافة علمية وعملية في آن واحد، خاصة في ظل ندرة الدراسات الميدانية التي تناولت هذه الظاهرة في المجتمع اليمني عامة، والمجتمع العدني على وجه الخصوص.

المبحث الأول:

الإطار المنهجي للبحث:

أولا: مشكلة البحث:

يُعد الضبط الاجتماعي من الركائز الأساسية التي تضمن استقرار المجتمع وتماسكه، فهو يمثل الأداة التي من خلالها تُوجَّه سلوكيات الأفراد بما يتفق مع القيم والمعايير الاجتماعية. وقد أشار دوركايم إلى أن المجتمع لا يمكن أن يستمر دون وجود قواعد تنظم السلوك وتحافظ على النظام (Durkheim, 1895,p.39). غير أنّ التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدها المجتمع اليمني عامة، ومدينة عدن خاصة، انعكست على البنية الأسرية، وأدت إلى ضعف فعالية الضبط الاجتماعي التقليدي، مما ساهم في بروز أنماط مختلفة من الانحراف مثل العنف الأسري، التفكك، الجريمة، وتعاطي المخدرات (Hirschi,1969,pp.16_18).

وانطلاقًا من أهمية الموضوع وأبعاده النظرية والتطبيقية، فإن الهدف الرئيس للدراسة يتمثل

في تحليل أثر الضبط الاجتماعي في انحراف الأسرة والمجتمع بمدينة عدن، وصولًا إلى اقتراح آليات عملية لتعزيز فعالية الضبط الاجتماعي في البيئة المحلية.

ثانياً: أهمية البحث:

1. الأهمية النظرية:

إثراء الحقل السوسيولوجي بمزيد من الدراسات حول الضبط الاجتماعي في سياق عربي –يمني، في ظل ندرة الدراسات الميدانية المتخصصة.

الربط بين النظريات السوسيولوجية وواقع اجتماعي محلي.

2. الأهمية التطبيقية:

تقديم مؤشرات ميدانية تساعد صانعي القرار والباحثين على وضع استراتيجيات لتعزيز الضبط الاجتماعي.

توفير بيانات يمكن أن تساهم في تصميم برامج وقائية للحد من مظاهر الانحراف في الأسرة والمجتمع.

ثالثاً: أهداف البحث:

1- معرفة أثر الضبط الاجتماعي في انحراف الأسرة والمجتمع بمدينة عدن.

2- التعرف على مفهوم وأشكال وآليات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية في الأسرة والمجتمع العدني.

3- الكشف عن أبرز مظاهر الانحراف الأسري والمجتمعي في مدينة عدن.

4- دراسة العلاقة بين قوة الضبط الاجتماعي وانتشار الانحرافات.

5- تحديد العوامل التي تُضعف فاعلية الضبط الاجتماعي.

6- تقديم توصيات عملية لتعزيز الضبط الاجتماعي والحد من الانحراف.

رابعاً: تساؤلات البحث:

1- ما أثر الضبط الاجتماعي في انحراف الأسرة والمجتمع بمدينة عدن ؟

2- ما مفهوم الضبط الاجتماعي وما آلياته في الأسرة والمجتمع العدني؟

3- ما أبرز مظاهر الانحراف الأسري والمجتمعي في مدينة عدن؟

4- ما العلاقة بين درجة فعالية الضبط الاجتماعي ومستوى الانحراف الأسري والمجتمعي؟

5- ما العوامل المؤثرة في ضعف أو قوة الضبط الاجتماعي في المجتمع العدني؟

6- ما السبل الممكنة لتعزيز الضبط الاجتماعي وتقليص مظاهر الانحراف؟

خامساً: تحديد المفاهيم الأساسية للبحث:

1. الضبط الاجتماعي: هو مجموعة الآليات الرسمية (القانون، المؤسسات) وغير الرسمية (العادات، التقاليد، الدين، الرأي العام) التي يستخدمها المجتمع لتوجيه سلوك الأفراد وضمان التزامهم بالقيم والمعايير (Parsons, 1951,p.36).

2. الانحراف: سلوك أو فعل يخالف التوقعات الاجتماعية السائدة ويؤدي إلى اضطراب في النظام الاجتماعي (Becker, 1963.p.9).

3. الأسرة: وحدة اجتماعية أساسية تقوم على روابط الزواج أو القرابة، وتؤدي وظائف أساسية مثل التنشئة الاجتماعية والضبط (Goode, 1963.pp.6_7).

4. المجتمع: نسق من العلاقات الاجتماعية يضم أفرادًا يعيشون في بيئة محددة، ويخضعون لمنظومة قيم ومعايير وقوانين تضبط حياتهم (Giddens, 2006,p.5).

5. الانحراف الأسري: اختلال في أدوار ووظائف الأسرة، يؤدي إلى سلوكيات مثل العنف الأسري أو التفكك أو فشل التنشئة الاجتماعية (عبد الخالق، 2018.ص16).

6. الانحراف المجتمعي: مظاهر سلوكية خارجة عن المعايير العامة مثل الجريمة، المخدرات، الفساد، والعنف (Meier, & Clinard,p.47 2011).

7. الفقر:

هو حالة اجتماعية واقتصادية تعني عجز الأفراد أو الأسر عن تلبية احتياجاتهم الأساسية من غذاء وسكن وتعليم ورعاية صحية، ويُعد من العوامل التي تزيد احتمالية الانحراف الاجتماعي نتيجة الحرمان والإقصاء (المتوكل، 2019 ص23).

8. البطالة:

هي حالة يكون فيها الأفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، لكنهم لا يجدون فرصًا مناسبة، مما يؤدي إلى شعور بالإحباط وتراجع في الاندماج الاجتماعي. وتعد البطالة من أبرز الأسباب التي تسهم في تفشي السلوك المنحرف.

(القحطاني،2018ص43)

9. الفساد الإداري:

يقصد به إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، مما يضعف الثقة بالمؤسسات ويؤدي إلى انهيار قيم العدالة والمساءلة، ويسهم في تفشي مظاهر الانحراف داخل المجتمع.

(الهتار،2014ص7)

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيم الضبط الاجتماعي:

أولا: مفهوم الضبط الاجتماعي:

يُعد مفهوم الضبط الاجتماعي من المفاهيم المحورية في علم الاجتماع، إذ يمثل الأداة التي من خلالها يحافظ المجتمع على استقراره وتماسكه، وذلك عبر وضع القواعد والمعايير التي تضبط سلوك الأفراد وتحدد أنماط التفاعل فيما بينهم. وقد اهتم علماء الاجتماع والباحثون العرب والغربيون على حد سواء بدراسة هذا المفهوم لما له من دور أساسي في تفسير عملية النظام الاجتماعي من جهة، وفهم ظاهرة الانحراف من جهة أخرى (عبدالحليم ,2001ص33).

1- التعريف اللغوي والاصطلاحي للضبط الاجتماعي:

الضبط لغةً يعني الإحكام والسيطرة والتنظيم، وهو مشتق من فعل "ضبط" بمعنى أحكم وربط وأمسك بالشيء. أما اصطلاحًا فيُشير إلى مجموعة الآليات والوسائل التي يستخدمها المجتمع لتنظيم سلوك الأفراد وتوجيهه بما يتفق مع القيم والتوقعات الاجتماعية السائدة (العيسوي، ,1997ص16).

ويؤكد أبو زيد (2010) أن الضبط الاجتماعي ليس مجرد وسائل قسرية أو عقابية، بل يشمل أيضًا أساليب الإقناع والتنشئة والتربية التي تُزرع في الفرد منذ الطفولة.

2- نشأة وتطور مفهوم الضبط الاجتماعي:

يرتبط مفهوم الضبط الاجتماعي ارتباطًا وثيقًا بمفهوم النظام الاجتماعي، إذ لا يمكن الحديث عن استقرار المجتمع من دون وجود آليات تضبط التفاعلات الإنسانية داخله. وقد أشار ابن خلدون في مقدمته إلى أن الاجتماع الإنساني لا يقوم إلا على وجود سلطة تُخضع الأفراد إلى نظام عام يضمن استمرار العمران البشري (ابن خلدون، 1967,ص96).

وفي الدراسات الحديثة، برز هذا المفهوم مع أعمال دوركايم الذي اعتبر أن المجتمع يفرض قيودًا أخلاقية ومعيارية على الأفراد، وهي التي تمنعهم من الانحراف وتحافظ على تماسك الجماعة (دوركايم،1990,ص42)

أما بارسونز فقد ربط الضبط الاجتماعي بوظيفة المحافظة على التوازن داخل النسق الاجتماعي، مؤكدًا أن أي إخفاق في آليات الضبط يؤدي إلى اضطراب اجتماعي (الزعبي، 2008,ص49).

3- أهداف الضبط الاجتماعي ووظائفه:

يرى العديد من الباحثين أن الضبط الاجتماعي يهدف إلى تحقيق جملة من الغايات، أبرزها (سليم، 2005؛ علي، 2012):

- الحفاظ على النظام الاجتماعي: من خلال ضمان التزام الأفراد بالقواعد والقوانين.
- تحقيق التماسك والتكامل: إذ يسهم في تقليل حدة الصراعات وتوحيد التوجهات العامة.
- التنشئة الاجتماعية: حيث يعمل الضبط على غرس القيم والمعايير في الأجيال الجديدة.
- الوقاية من الانحراف: عبر ردع الأفراد عن السلوكيات المخالفة للتوقعات الاجتماعية.

4- أنماط وأساليب الضبط الاجتماعي:

يمكن التمييز بين نمطين رئيسين للضبط الاجتماعي (العيسوي، 1997؛ عبد الخالق، 2018):

- الضبط الرسمي: ويتم عبر مؤسسات الدولة والقانون والسلطات القضائية والتنفيذية.
- الضبط غير الرسمي: ويشمل الأعراف والعادات والدين والرأي العام، وهو أكثر تأثيرًا في المجتمعات التقليدية.

ويشير بعض الباحثين إلى أن فعالية الضبط الاجتماعي لا تكمن في أحد النمطين على حساب الآخر، بل في التوازن بينهما. فحين يضعف الضبط غير الرسمي (القيم والعادات)، يزداد الاعتماد على الضبط الرسمي (القانون)، والعكس صحيح (عبد الحميد،2018,ص30).

يُمارس الضبط الاجتماعي داخل المجتمع عبر مجموعة من الآليات المتنوعة التي تختلف باختلاف السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي. ويجمع الباحثون على وجود نمطين رئيسيين للضبط، هما: الضبط الرسمي والضبط غير الرسمي، كما توجد أساليب فرعية أخرى تتقاطع مع هذين النمطين.

1- الضبط الاجتماعي الرسمي:

يقصد به مجموع الوسائل التي تعتمد عليها الدولة ومؤسساتها للحفاظ على النظام العام من خلال القوانين والتشريعات واللوائح التي تفرض التزامات وتحدد عقوبات في حالة المخالفة (عبد الخالق، ,2018ص11).

وتشمل هذه الوسائل:

السلطة التشريعية التي تضع القوانين.

السلطة القضائية التي تفسر وتطبق القوانين.

الأجهزة الأمنية والتنفيذية التي تضمن تنفيذ القوانين.

ويُلاحظ أن فعالية الضبط الرسمي ترتبط بمدى احترام المواطنين للقانون وبقدرة المؤسسات على فرض هيبة النظام وتحقيق العدالة (أبو زيد، ,2010ص14).

2-الضبط الاجتماعي غير الرسمي:

يُمارس من خلال الجماعة والمجتمع دون تدخل مباشر من الدولة، ويعتمد على العادات والتقاليد والدين والرأي العام باعتبارها أدوات توجيه للسلوك. ويُنظر إليه باعتباره أكثر عمقًا وتأثيرًا في حياة الأفراد، لكونه نابعًا من الضمير الجمعي ومن التنشئة الاجتماعية (العيسوي، ,1967ص20).

ومن أبرز مظاهر هذا الضبط:

- الأسرة التي تُعد المؤسسة الأولى للتنشئة وغرس القيم.

- المدرسة التي تسهم في تشكيل السلوك عبر التربية والتعليم.

- الجماعات الأولية (الأصدقاء، الجيران، الأقارب).

- المؤسسات الدينية التي تعمل على ترسيخ الالتزام بالقيم الروحية والأخلاقية.

وقد أشار سليم (2005) إلى أن الضبط غير الرسمي يتميز بالاستمرارية، إذ يرافق الفرد منذ الطفولة وحتى نهاية حياته، بينما الضبط الرسمي يتدخل غالبًا عند حدوث الانحراف فقط.

3-العلاقة بين الضبط الرسمي وغير الرسمي:

يذهب العديد من الباحثين إلى أن الضبط الرسمي وغير الرسمي ليسا بديلين أحدهما عن الآخر، بل يكملان بعضهما البعض (عبد الحميد، 2015). ففي المجتمعات التقليدية يسود الضبط غير الرسمي وتكون فعاليته عالية، بينما في المجتمعات الحديثة والمعقدة يزداد الاعتماد على الضبط الرسمي مع تراجع قوة الروابط التقليدية.

ويرى الزعبي (2008) أن توازن المجتمع يقوم على التكامل بين الضبط الرسمي وغير الرسمي؛ فإذا ضعف أحدهما دون تعويض من الآخر، ارتفعت معدلات الانحراف والجريمة. وفي هذا السياق يمكن القول إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مدينة عدن – مثل الهجرة الداخلية، البطالة، والنزاعات – قد أثرت في قوة الضبط غير الرسمي، مما زاد من الحاجة إلى دور الضبط الرسمي.

يمكن تصنيف أساليب الضبط إلى شقين رئيسيين (علي، ,2012ص14):

الأساليب الإيجابية: مثل الثناء، المكافأة، التقدير، والقبول الاجتماعي.
الأساليب السلبية: مثل العقاب، النقد، النبذ، والعزلة الاجتماعية.
ويؤكد عبد الحليم (2001) أن الجمع بين الأساليب الإيجابية والسلبية يحقق أفضل نتائج الضبط، حيث لا يكفي الاعتماد على العقاب وحده أو على المكافأة فقط، بل يجب أن يتكامل الاثنان في عملية التنشئة والرقابة الاجتماعية.
ثالثا: النظريات السوسيولوجية في تفسير الضبط الاجتماعي والانحراف:
لقد قدمت النظريات السوسيولوجية تفسيرات متعددة لآليات الضبط الاجتماعي ولأسباب الانحراف، حيث ركز كل اتجاه على جانب محدد من الظاهرة. وفيما يلي أبرز النظريات التي يمكن الاستفادة منها في تفسير العلاقة بين الضبط الاجتماعي وانحراف الأسرة والمجتمع في مدينة عدن.
1-نظرية الضبط الاجتماعي (Social Control Theory)
يرى هيرشي (Hirschi,1996,p.32) أن الفرد ينحرف عندما تضعف روابطه بالمجتمع، وأن قوة هذه الروابط (الارتباط، الالتزام، المشاركة، الاعتقاد) تمثل حجر الزاوية في عملية الضبط الاجتماعي. فكلما كانت روابط الفرد بأسرته ومجتمعه قوية، قلّ احتمال انحرافه.
تطبيقها على موضوع البحث:
في مدينة عدن، يمكن تفسير تفشي بعض مظاهر الانحراف مثل تعاطي المخدرات أو العنف الأسري بضعف روابط الشباب مع مؤسسات الضبط (الأسرة، المدرسة، مؤسسات المجتمع المدني). فالأزمات الاقتصادية والسياسية أضعفت التزام الأفراد بالقيم التقليدية، مما جعلهم أكثر عرضة للانحراف.
2- نظرية الدور (Role Theory)
تفترض هذه النظرية أن المجتمع عبارة عن شبكة من الأدوار، وأن السلوك السوي أو المنحرف يتحدد وفق مدى التزام الفرد بدوره الاجتماعي المتوقع (Turner, 1990). وعندما يحدث خلل في أداء الدور أو غموض في توقعاته، يزداد احتمال الانحراف.
تطبيقها على موضوع البحث:
في عدن، يظهر الانحراف الأسري عندما يفشل الأب أو الأم في أداء أدوارهما التقليدية في التنشئة والضبط، إما بسبب التفكك الأسري أو الضغوط الاقتصادية. كما أن غياب وضوح الأدوار بين الرجل والمرأة في ظل التحولات الاجتماعية قد يؤدي إلى صراع أدوار ينعكس في سلوكيات منحرفة (مثل الإهمال أو العنف).
3- نظرية التعلم الاجتماعي (Social Learning Theory)
يؤكد سذرلاند (Sutherland, 1947) أن الانحراف سلوك متعلم من خلال التفاعل مع الآخرين، خصوصًا في الجماعات الأولية. ويرى أن الأفراد يتعلمون القيم والسلوكيات

المنحرفة بنفس الطريقة التي يتعلمون بها السلوكيات السوية.

تطبيقها على موضوع البحث:

يمكن تفسير انتشار السلوكيات المنحرفة بين الشباب في عدن – مثل الانضمام إلى جماعات عنيفة أو تعاطي المخدرات – في ضوء هذه النظرية، حيث يتعلم الأفراد تلك الممارسات من خلال تقليد أقرانهم أو من خلال الاحتكاك بجماعات فرعية منحرفة. ضعف الضبط الأسري يعزز هذا التعلم ويجعله أكثر رسوخًا.

4- نظرية الصراع (Theory Conflict)

تقوم على افتراض أن المجتمع ساحة صراع بين فئات اجتماعية تتفاوت في القوة والمصالح، وأن القوانين والضبط الرسمي يُستخدمان غالبًا لخدمة الفئات المهيمنة (كوهن، 1975؛ ماركس، 1867). ويرى داهرندوف أن الضبط الاجتماعي يعكس التفاوت في توزيع السلطة والموارد داخل المجتمع.

تطبيقها على البحث:

في مدينة عدن، يمكن تفسير بعض أشكال الانحراف كنتيجة مباشرة لغياب العدالة الاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. فالطبقات المهمشة التي لا تجد فرصًا عادلة قد تنخرط في الجريمة أو سلوكيات منحرفة كوسيلة احتجاج أو للبقاء. كما أن ضعف ثقة المواطنين في المؤسسات الرسمية يجعلهم أقل التزامًا بالقوانين وأكثر عرضة للانحراف.

خلاصة المبحث:

تُظهر هذه النظريات أن الانحراف في المجتمع العدني لا يمكن تفسيره من منظور واحد، بل يتطلب النظر إلى:

ضعف الروابط الاجتماعية (نظرية الضبط).

اختلال الأدوار الأسرية والاجتماعية (نظرية الدور).

التنشئة والتعلم داخل الجماعات (نظرية التعلم).

الظروف الاقتصادية والصراعات الطبقية (نظرية الصراع).

وبذلك فإن دمج هذه التفسيرات يقدم إطارًا نظريًا متكاملًا يساعد على فهم العلاقة بين الضبط الاجتماعي وانحراف الأسرة والمجتمع.

المبحث الثالث:

أولاً: الأسرة في المجتمع اليمني:

تُعد الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى والأساسية في المجتمع، فهي المؤسسة التي تضطلع بوظيفة التنشئة الاجتماعية ونقل القيم والمعايير إلى الأجيال الجديدة. وفي المجتمع اليمني، مثل بقية المجتمعات العربية، تتمتع الأسرة بمكانة محورية، حيث يُنظر إليها على أنها الإطار الطبيعي للتكافل والتضامن، فضلاً عن كونها الضامن الأساسي لاستقرار المجتمع وتماسكه (الحاج، 2007).

1- البناء الأسري في المجتمع اليمني:

يمتاز المجتمع اليمني بتعدد أنماط الأسرة بين الأسرة الممتدة والأسرة النووية. فالتقاليد والعادات المتجذرة تجعل من الأسرة الممتدة – التي تضم الأبوين والأبناء والأحفاد والأقارب –

النموذج الأكثر شيوعًا خاصة في الأرياف، لما يوفره من دعم اجتماعي واقتصادي (الغشم، 2005,ص17).

غير أنّ التحولات الاجتماعية والاقتصادية في العقود الأخيرة، خصوصًا مع توسع التعليم وانتقال السكان إلى المدن مثل عدن وصنعاء، قد أدت إلى بروز نمط الأسرة النووية التي تتكون من الزوجين وأبنائهما فقط (العمري، 2012,ص12).

2- وظائف الأسرة في المجتمع اليمني:

تؤدي الأسرة مجموعة من الوظائف الحيوية التي تضمن استمرارية المجتمع، ومن أهمها:

- التنشئة الاجتماعية: حيث تغرس القيم الدينية والعادات والتقاليد في الأبناء منذ الطفولة (الشيباني، 2010,ص23).

- الضبط الاجتماعي: من خلال الرقابة الأبوية والعائلية التي تُوجه السلوك وتحافظ على التقاليد.

- الدعم الاقتصادي: إذ تمثل الأسرة إطارًا للتعاون وتقاسم الموارد، خصوصًا في البيئات الريفية التي تعتمد على الزراعة والعمل الحرفي.

- التكافل والرعاية: إذ تضمن الأسرة رعاية الأطفال والنساء وكبار السن، في ظل محدودية الخدمات الاجتماعية الرسمية.

3- التحولات التي طرأت على الأسرة اليمنية:

شهدت الأسرة اليمنية تحولات مهمة نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية. فقد ساهمت الهجرة الداخلية والخارجية في إضعاف الأسرة الممتدة وتحويل كثير من الأسر إلى نموذج نووي معتمد على ذاته (المتوكل، 2016). كما أدى توسع التعليم ودخول المرأة سوق العمل إلى إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة (اليمني، 2014,ص19).

أما الأزمات السياسية والحروب والنزاعات فقد أضعفت دور الأسرة في الضبط الاجتماعي، إذ أصبح كثير من الشباب عرضة للانحراف والجماعات العنيفة نتيجة غياب الاستقرار الأسري (القحطاني، 2018,ص25).

4- الأسرة في مدينة عدن كحالة خاصة:

تعدُّ عدن نموذجًا مختلفًا عن بقية المدن اليمنية بسبب خصوصيتها التاريخية كميناء عالمي ومدينة حضرية ذات طابع متنوع ثقافيًا. فقد تأثرت الأسرة العدنية منذ فترة الاستعمار البريطاني بالتحولات الاقتصادية والثقافية، مما جعلها أكثر قربًا إلى النمط النووي من الأسرة الممتدة. (الحضرمي، 2009,ص23).

ورغم ذلك لا تزال الروابط العائلية تؤدي دورًا مهمًا في الضبط الاجتماعي، وإن كانت تواجه تحديات متزايدة نتيجة البطالة، الفقر، والنزاعات التي انعكست على استقرار الأسرة ووظائفها.

الخلاصة:

يتضح أن الأسرة اليمنية عمومًا، والعدنية خصوصًا، تعيش حالة من التحول البنيوي والوظيفي، حيث يتراجع دورها التقليدي في الضبط الاجتماعي والتنشئة لصالح المدرسة ووسائل الإعلام، بينما يفرض الواقع السياسي

والاقتصادي تحديات تقلل من فاعليتها، وهو ما قد يفسر جانبًا من مظاهر الانحراف الأسري والمجتمعي في عدن.

ثانيا: المجتمع العدني كإطار سوسيولوجي:

تُعتبر مدينة عدن إحدى أبرز المدن اليمنية من حيث التاريخ والأهمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد شكلت هذه المدينة عبر عقود طويلة نموذجًا حضريًا متميزًا مقارنة ببقية مدن اليمن، حيث تداخلت فيها عوامل جغرافية وثقافية واقتصادية جعلتها بيئة سوسيولوجية خاصة.

1- الخصوصية التاريخية والاجتماعية لمدينة عدن:

يعود تاريخ عدن إلى عصور قديمة ارتبطت بالملاحة البحرية والتجارة العالمية، وقد زاد من أهميتها موقعها الاستراتيجي كميناء طبيعي على خليج عدن (الحضرمي، 2009,ص21). وخلال فترة الاستعمار البريطاني (1839-1967)، شهدت المدينة انفتاحًا على ثقافات متعددة، مما أسهم في خلق تنوع ثقافي واجتماعي انعكس في أنماط الحياة اليومية وفي بنية الأسرة والمجتمع (بامطرف، 1998,ص18).

هذا التعدد الثقافي والاجتماعي منح المجتمع العدني طابعًا أكثر انفتاحًا مقارنة بالمجتمعات اليمنية التقليدية، مع ميل أكبر نحو الأسرة النووية والنشاط الاقتصادي الحديث.

2- البنية الاجتماعية والاقتصادية:

يتسم المجتمع العدني بالتنوع الطبقي والمهني، حيث يضم فئات عاملة في الميناء والتجارة والصناعة والخدمات، إلى جانب فئات من المهاجرين الداخليين والخارجيين (الهتار، 2004,ص17).

هذا التنوع انعكس في وجود أنماط مختلفة من التفاعل الاجتماعي، وجعل عدن مدينة ذات طابع مدني حضري مغاير للبيئات الريفية والقبلية في اليمن.

اقتصاديًا، لعب ميناء عدن دورًا محوريًا في تشكيل المجتمع من خلال توفير فرص عمل وربط السكان بالاقتصاد العالمي. غير أن التراجع الاقتصادي والصراعات السياسية الأخيرة أثرت سلبًا على هذا الدور، مما انعكس في ارتفاع معدلات البطالة والفقر (المتوكل، 2016 ص20).

3- تأثير التحولات السياسية والاقتصادية على المجتمع العدني:

مرّت عدن بتحولات سياسية كبيرة بدءًا من الاستعمار البريطاني، ثم مرحلة الاستقلال وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وبعدها الوحدة اليمنية عام 1990، ثم النزاعات والحروب التي شهدتها البلاد بعد ذلك (العدني،,205ص16). هذه التحولات السياسية لم تكن مجرد أحداث عابرة، بل أثرت بعمق في المجتمع العدني، إذ أضعفت مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية، ودفعت الأفراد للاعتماد أكثر على الروابط غير الرسمية مثل الأسرة والعشيرة والجماعات المحلية.

كما أن تراجع دور الدولة في تقديم الخدمات الأساسية، مع اتساع دائرة الفقر، أسهم في

ظهور مظاهر انحراف اجتماعي كالجريمة وتعاطي المخدرات والبطالة المقنعة. ويلاحظ أن المجتمع العدني اليوم يعيش حالة من الهشاشة الاجتماعية نتيجة لتداخل الأزمات الاقتصادية والسياسية والثقافية (القحطاني، 2018,ص31).

4- المجتمع العدني كإطار لفهم الانحراف والضبط الاجتماعي:

إن خصوصية المجتمع العدني، بما يحمله من تاريخ حضري وتنوع ثقافي واقتصادي، تجعله بيئة مناسبة لدراسة آليات الضبط الاجتماعي والانحراف. فالتحولات التي طرأت على المجتمع العدني أضعفت بعض أدوات الضبط التقليدية، وفي المقابل لم تتمكن المؤسسات الرسمية من تعويض هذا الضعف، مما يفسر انتشار أشكال متعددة من الانحرافات الأسرية والمجتمعية (الغشم، 2005,ص16).

ومن هنا، فإن تحليل الضبط الاجتماعي في عدن يُسهم في فهم أوسع لكيفية تأثر الأسرة والمجتمع اليمني بالتحولات السوسيولوجية والسياسية.

الخلاصة:

يتضح أن المجتمع العدني يتميز بخصوصية تاريخية وثقافية جعلته مختلفًا عن بقية المجتمعات اليمنية، لكنه في الوقت ذاته يواجه تحديات كبرى مرتبطة بالأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هذه التحديات انعكست في ضعف الضبط الاجتماعي وانتشار بعض مظاهر الانحراف، الأمر الذي يبرز أهمية الدراسة الميدانية لفهم هذه الظاهرة في سياقها المحلي.

ثالثا: مظاهر الانحراف الاجتماعي في الأسرة والمجتمع:

يُعد الانحراف الاجتماعي ظاهرة عالمية توجد في مختلف المجتمعات، لكنه يكتسب خصوصية في سياقاته المحلية وفقًا لمستوى الضبط الاجتماعي والظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية. وفي المجتمع اليمني عامة، والمجتمع العدني خاصة، برزت خلال العقود الأخيرة أنماط متعددة من الانحراف الأسري والمجتمعي نتيجة لتراجع فعالية الضبط الاجتماعي وتزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

1-الانحراف الأسري:

تعدُّ الأسرة المؤسسة الأولى للضبط الاجتماعي والتنشئة، وأي خلل في وظائفها ينعكس في سلوكيات الأفراد. ومن أبرز مظاهر الانحراف الأسري في اليمن وعدن تحديدًا:

- التفكك الأسري: حيث ترتفع نسب الطلاق والانفصال، مما يضعف الرقابة الأسرية على الأبناء (القحطاني، 2018,ص22).

- العنف الأسري: إذ تشير دراسات اجتماعية إلى تنامي ظاهرة العنف ضد النساء والأطفال في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية. (العلوي، 2013).

- فشل التنشئة الاجتماعية: نتيجة ضعف دور الوالدين وانشغالهم بالعمل أو الهجرة أو

النزاعات، مما يؤدي إلى فراغ تربوي يسهل انجراف الأبناء نحو السلوك المنحرف. (الشيباني، 2010,ص32).

– الانحراف المجتمعي: على المستوى الأوسع، تظهر في المجتمع العدني مظاهر متعددة من الانحراف تعكس تراجع الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي، وأهمها:

– الجريمة: تزايد معدلات السرقات والجرائم المنظمة نتيجة البطالة والفقر وضعف الأمن (الهتار، 2004,ص16).

– تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية: وهي من الظواهر المقلقة التي انتشرت بين الشباب في المدن الكبرى مثل عدن (الحضرمي، 2009).

– الانحراف الأخلاقي والقيمي: المتمثل في ضعف الالتزام بالقيم الاجتماعية والدينية التقليدية، نتيجة التأثر بوسائل الإعلام الحديثة والتحولات الثقافية، (الغشم، 2005,ص40).

الفساد الإداري: الذي يُعد شكلاً من الانحراف المؤسسي، حيث يؤدي إلى فقدان الثقة في مؤسسات الدولة ويضعف آليات الضبط الرسمي، (المتوكل، 2016,ص18).

– العلاقة بين ضعف الضبط الاجتماعي والانحراف:

تؤكد الدراسات السوسيولوجية أن الانحراف في المجتمع العدني يرتبط ارتباطًا وثيقًا بضعف آليات الضبط الاجتماعي. فعندما تضعف الأسرة في ممارسة دورها التربوي، وتفشل المؤسسات الرسمية في فرض القوانين بشكل عادل وفعّال، تتسع دائرة الانحراف (عبد الخالق،2018,ص19).

ويشير الحاج:(2007) إلى أن الأزمات السياسية والاقتصادية تشكل بيئة خصبة لتفشي الانحراف، لأنها تُضعف الثقة بالمؤسسات وتدفع الأفراد إلى البحث عن بدائل سلوكية قد تكون منحرفة.

الخلاصة:

يتضح أن الانحراف الاجتماعي في الأسرة والمجتمع العدني هو نتاج تفاعل معقد بين ضعف الضبط الأسري والتنشئة الاجتماعية من جهة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية من جهة أخرى. ومن ثم، فإن معالجة هذه الظاهرة تتطلب تعزيز آليات الضبط الاجتماعي على المستويين الأسري والمؤسسي، جنبًا إلى جنب مع تحسين الظروف المعيشية للأفراد.

المبحث الرابع: الإجراءات المنهجية للشق الميداني:

أولاً: منهجية الدراسة الميدانية:

أولًا: المنهج: استعمل الباحث المنهج الوصفي التحليلي: ويُعرف بأنه التصور الدقيق للعلاقات المتبادلة بين المجتمع والاتجاهات والميول والرغبات، بحيث يُقدم للبحث صورًا للواقع الحياتي، وذلك بوضع مؤشرات وبناء تنبؤات مستقبلية، وهذا ما يطلق عنه العلماء بالدراسات الوصفية. كذلك اعتمد الباحث على أداة المقابلة

المعمقة مع العينة ومع محيطها الدراسي والأسري، حيز الدراسة.(علي ، 2012,ص28)

ثانيًا: العينة: تم توزيع استبانة العينة بحسب النوع لمجموع من الأسر المستهدفة في مديريات الشيخ عثمان ودار سعد، وكريتر؛ إذ جاءت بنسب عينية متفاوتة، وتتجه بنسية كبيرة نحو:(34) مفردة للإناث، وبنسبة مئوية قدرت بنحو:(37,5%)، في حين جاءت:(62,5%) للذكور، لعينة حجمها قدر بنحو:(54) مفردة، من إجمالي الحجم الكلي للعينة التي تقدر بنحو:(88) مفردة.

جدول:(1) يوضح توزيع عينة الأسرة بحسب النوع

	المستوى	ذكور	%	إناث	%	%
1	الشيخ عثمان	14	%9	8	–	9
2	دار سعد	16	%15	10	4	19
3	كريتر	24	%18	16	6,25	25،24
الإجمالي		**54**	**%62,5**	**34**	**37,5**	**%100**

ثالثًا: أداة الدراسة:

استخدم الباحث أداة الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، نظرًا لكونها من أكثر الأدوات شيوعًا وملاءمةً للدراسات الاجتماعية الميدانية.

وقد تم عرض استمارة الاستبانة على مجموعة من المحكمين الأكاديميين المتخصصين للتحقق من صدقها الظاهري، وتم تعديل عدد من الفقرات بناءً على ملاحظاتهم.

كما تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وبلغت قيمته (0.89)، وهي قيمة مرتفعة تدل على اتساق داخلي جيد لفقرات الأداة.

وجرى تطبيقها على عينة الدراسة بعد التأكد من صلاحيتها للتحليل الإحصائي.

رابعًا: مجتمع الدراسة:

يرتكز مجتمع الدراسة الحالي على عدد من الأسر المقيمة في بعض مديريات محافظة عدن، وهي: دار سعد، الشيخ عثمان، وكريتر. ويُعد هذا المجتمع من الفئات المستهدفة نظرًا لارتباطه المباشر بموضوع البحث حول الضبط الاجتماعي وأثره في انحراف الأسرة والمجتمع، كما أن حجمه محدود نسبيًا مما يتيح إمكانية الدراسة الميدانية المتعمقة.

جدول رقم(2) يبين نتيجة اختبار الفا كرونباخ للمحاور الثلاثة للاستبانة

اختبار معامل الفاكرونباخ	المقياس ككل	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس	المحور السادس
معامل الفاء	0،894	8660	0،928	0،839	0،739	0،739	0،739
عدد الفقرات	30	5	5	5	5	5	5

يتضح من النتائج المبينة في جدول رقم:(2) أن قيم ثبات محاور الاستبانة الستة أظهرت أن قيم الثبات عالية، وبالإمكان الاعتماد على صدق الاستبانة في عملية المسح الميداني. وأيضًا ثم عمل تحليل الارتباط بين محاور الاستبانة مع المقياس ككل، ومنه ظهر أن قيم الارتباط دالة عند مستوى دلاله أقل من:(0.01)، أنظر جدول رقم:(3)، يبين معامل الارتباط بين المحاور والمقياس ككل.

جدول رقم (3) يبين معامل الارتباط بين المحاور والمقياس ككل:

معامل الارتباط بين المحاور والمقياس ككل		
مقياس معامل الارتباط للمحاور الأربعة		
المحور الأول	معامل الارتباط	772،2
	مستوى الدلالة	0،001
المحور الثاني	معامل الارتباط	64400
	مستوى الدلالة	0،010
المحور الثالث	معامل الارتباط	0،771
	مستوى الدلالة	0،002
المحور الرابع	معامل الارتباط	0،791
	مستوى الدلالة	1،010
المحور الخامس	معامل الارتباط	0،78
	مستوى الدلالة	0,400
المحور السادس	معامل الارتباط	1،002
	مستوى الدلالة	1،0010

ويشير معامل الفا كرونباخ للثبات إلى قيمة عالية، وبه تعتمد فقرات الاستبانة، وتعمم للبحث، كما يؤكد ذلك تحليل الارتباط للمحاور مع مقياس المحاور الستة ككل.

ثانيًا: البيانات الأولية:

جدول:(4) يوضح: متغير المستوى التعليمي (لرب الأسرة) حسب المؤهل التعليمي:

م	المديرية	أمية	تقرأ وتكتب	تعليم ابتدائي	تعليم أساسي	تعليم ثانوي	تعليم جامعي	المجموع	%
1	الشيخ عثمان	3	2	2	3	8	8	26	32,5
2	دار سعد	7	6	2	2	4	7	28	30
3	كريتر	9	4	4	6	5	6	34	37,5
الإجمالي		19	12	8	11	21	21	88	%100
%		13,75	15	10	13,75	21,25	26,25	100	

يتضح من الجدول رقم: (4) بحسب المؤهل التعليمي، ويلاحظ أنَّ للمؤشر الإحصائي البديل لتوزيع العينة بحسب المؤهل التعليمي (تعليم جامعي) جاء بمقياس أعلى مؤشر لها بعينة حجمها:(21) مفردة، من إجمالي حجم العينة الكلية التي تقدر بنحو:(88) مفردة. للمستوى التعليمي(الجامعي)، في حين جاءت (تعليم ابتدائي) الأقل نسبة لعينة حجمها تقدر بنحو:(8)، ويلاحظ أنَّ:(ثاني) أعلى مؤشر إحصائي لتوزيع الوالدين بحسب المؤهل التعليمي يتجه نحو:(تعليم ثانوي)، ويُقدر حجمه بنحو:(17)، وبنسبة مئوية تقدر بنحو:(21,25%)، وهي ثاني أعلى نسبة مئوية بحسب توزيع العينة بحسب المؤهل التعليمي للوالدين.

جدول:(5) يبين وصف خصائص أفراد عينة الدراسة تبعًا لمتغير مستوى الدخل الشهري للأسرة:

المتغير	الفئة	التكرار	الأهمية النسبية
مستوى الدخل الشهري	أقل من 100 ألف ريال	70	80
	أكثر من 100 ألف ريال	11	13
	أكثر من 200ألف ريال	7	8
	المجموع	88	%100

يبين الجدول رقم(5) مستوى دخل الأسرة الشهري، أنَّ المؤشر الإحصائي لمستوى الدخل (أقل من 100 ألف ريال) هو الأعلى؛ فقد جاءت بنسبة مئوية تقدر بنحو (79.5%)، وهي الأعلى من بين حالات المؤشرات الأخرى، ويقدر حجم هذا المؤشر بنحو(70) أسرة، من إجمالي حجم أسر العينة التي حجمها الكلي قدرت بنحو (88) أسرة.

ثالثًا: محاور البحث:

المحور الأول: الضبط الاجتماعي في داخل الأسرة:

جدول(7) يوضح عدد استجابات العينة والنسبة المئوية لفقرات محور الضبط الاجتماعي في داخل الأسرة

	الفقرة	اوافق	محايد	لا اوافق	متوسط حسابي	انحراف معياري	الوزن المئوي
1	يلتزم أفراد الأسرة بقواعد وقيم سلوكية متفق عليها داخل الأسرة.	51	23	14	42.2	72.0	58
2	تمارس الأسرة دورا فاعلا في مراقبة الأبناء.	79	9	–	55.2	67.0	89
3	العقاب والتواب يستخدمان كأسلوب للضبط داخل الأسرة.	84	4	–	67.2	70.0	95
4	غياب إحدى الوالدين يؤدي إلى ضعف الرقابة على الأبناء.	61	12	15	59.2	69.0	69
5	يضعَف دور الأسرة في الضبط بسبب الضغوط الاقتصادية.	77	4	7	5.2	74.0	88
	المتوسط العام				2,44	0,71	%81

تشير نتائج جدول رقم:(7) إلى أن الضبط الاجتماعي في داخل الأسرة تتجلى في عدة صور اجتماعية؛ إذ أظهرت استجابات أفراد العينة تفاوتًا في مدى صور الضبط داخل الأسرة، وهو ما انعكس بوضوح في الفروقات بين المتوسطات الحسابية والأوزان المئوية لكل فقرة. وأعلى ثلاث فقرات نالت قبول أفراد العينة كانت على التوالي: الفقرة (3) المتعلقة بـ "العقاب والتواب يستخدمان كأسلوب للضبط داخل الأسرة" وقد سجلت أعلى وزن مئوي

مرتفع جدًا (95.0٪)، مما يدل على أن هذا الشكل من الضبط هو الأكثر شيوعًا داخل الأسرة، تلتها الفقرة (2) في المرتبة الثانية، التي تناولت "تمارس الأسرة دورا فاعلا في مراقبة الأبناء"، بوزن مئوي قدر بنحو(89.0٪)، مما يشير إلى وجود متابعة ومراقبة من الأسرة نحو أبنائهم. وجاءت الفقرة رقم:(5) في المرتبة الثالثة، والمتعلقة ب "يضعَف دور الأسرة في الضبط بسبب الضغوط الاقتصادية"؛ إذ قدر وزنها المئوي بنحو(88٪)، ما يعكس أهمية الوضع الاقتصادي ودوره في داخل الأسرة.

توضح هذه النتائج بصورة عامة، أن الضبط الاجتماعي في داخل الأسرة لا زال حاضراً ومتداولاً تحت مظلّة السلطة الأسرية أو العُرف التربوي، وهو ما يستدعي تكثيف البرامج التوعوية التي تروّج لأساليب تربية إيجابية تُبنى على الحوار والتفاهم لا على القمع والعقاب.

المحور الثاني: الضبط الاجتماعي في المجتمع المحلي "عدن":

جدول(8) يوضح عدد استجابات العينة والنسبة المئوية لفقرات محور الضبط الاجتماعي في المجتمع المحلي "عدن"

	الفقرة	أوافق	محايد	لا اوافق	متوسط حسابي	انحراف معياري	الوزن المئوي
1	يوجد احترام عام للقوانين والأنظمة في المجتمع العدني.	11	20	57	42.2	72.0	13
2	تؤدي المدرسة دورًا واضحاً في ضبط سلوك الطلاب.	54	13	21	55.2	67.0	61
3	تؤثر جماعات الرفاق أكثر في سلوك الشباب.	74	–	14	67.2	70.0	84
4	تسهم وسائل الإعلام في تعزيز قيم الانضباط.	40	8	40	59.2	69.0	45
5	ضعف الأمن وانتشار حمل السلاح يحد من فاعلية الضبط الاجتماعي.	83	–	5	35.2	74.0	94
	المتوسط العام				2,67	0,67	%71

تشير نتائج المحور الثاني من الجدول رقم:(7) أن الضبط الاجتماعي في المجتمع المحلي تتجلى انعكاساته في عدة صور وسلوكيات اجتماعية؛ إذ أظهرت استجابات أفراد العينة تفاوتًا في مدى صور الضبط داخل الأسرة، وهو ما انعكس بوضوح في الفروقات بين المتوسطات الحسابية والأوزان المئوية لكل فقرة؛ إذ جاءت أعلى ثلاث فقرات على التوالي: الفقرة رقم:(5) المتعلقة ب " ضعف الأمن وانتشار حمل السلاح يحد من فاعلية الضبط

الاجتماعي."، وقد سجلت أعلى وزن مئوي مرتفع جدًا:(94٪)، تليها الفقرة رقم:(3) في المرتبة الثانية، التي تناولت " تؤثر جماعات الرفاق أكثر في سلوك الشباب"، بوزن مئوي قدر بنحو:(84٪)، مما يشير إلى تأثير جماعات الرفاق في السلوك، في حين جاءت الفقرة رقم:(2) في المرتبة الثالثة، والمتعلقة ب " تؤدي المدرسة دورًا واضحاً في ضبط سلوك الطلاب"؛ إذ قدر وزنها المئوي بنحو:(61٪)، ما يعكس أهمية الدور الذي تقدمه المدرسة في توجيه السلوك في الأبناء.

المحور الثالث: مظاهر الانحراف الأسري:

جدول:(9) يوضح عدد استجابات العينة والنسبة المئوية لفقرات محور مظاهر الانحراف الأسري:

	الفقرة	اوافق	محايد	لا اوافق	متوسط حسابي	انحراف معياري	الوزن المئوي
1	انتشار الخلافات الزوجية تؤثر سلبًا في الأبناء.	78	5	5	89.2	319.	88
2	يعدُّ ممارسة العنف الأسري أحد أشكال الانحراف في داخل الأسرة.	79	9	–	55.2	67.0	89
3	ضعف التنشئة الأسرية تؤدي إلى انحراف الأبناء.	85	3	–	67.2	70.0	96
4	التفكك الأسري يرتبط بارتفاع معدلات الانحراف.	66	11	11	75.2	435.	75
5	هجرة الوالدين الطويل من الأسباب الرئيسية في انحراف الأبناء.	77	4	7	35.2	74.0	88
	المتوسط العام				2,44	.071	%81

يتبين من نتائج المحور الثالث من الجدول رقم:(8) أن مظاهر الانحراف الأسري في داخل الأسرة تتجلى أسبابه أحيانًا في عدة صور اجتماعية؛ إذ أظهرت استجابات أفراد العينة وأن أعلى ثلاث فقرات نالت قبول أفراد العينة كانت على التوالي: الفقرة:(3) المتعلقة ب " ضعف التنشئة الأسرية تؤدي إلى انحراف الأبناء." وقد سجلت أعلى وزن مئوي مرتفع جدًا قدرت بنحو:(96.0٪)، مما يدل على أن هذا عملية التنشئة الاجتماعية تعدُّ من العمليات الأساسية، بل ركيزة أساسية في الحد من الانحراف الأسري، تلتها الفقرة:(2) في المرتبة الثانية، التي تناولت " يعدُّ ممارسة العنف الأسري أحد أشكال الانحراف في داخل الأسرة"، بوزن مئوي قدر بنحو:(89.0٪)؛ في حين جاءت الفقرة

رقم:(1) في المرتبة الثالثة، والمتعلقة ب " انتشار الخلافات الزوجية تؤثر سلبًا في الأبناء؛ إذ قدر وزنها المئوي بنحو:(88٪)، مما يعكس أهمية التماسك الأسري بين الزوجين وأثره الإيجابي في سلوك الأبناء وفي داخل الأسرة.

المحور الرابع: مظاهر الانحراف المجتمعي:

جدول رقم:(10) يوضح عدد استجابات العينة والنسبة المئوية لفقرات محور مظاهر الانحراف المجتمعي

	الفقرة	اوافق	محايد	لا اوافق	متوسط حسابي	انحراف معياري	الوزن المئوي
1	يلاحظ في الأعوام الأخيرة انتشرت معدل الجريمة في المجتمع العدني بدرجة عالية.	83	4	–	67.2	70.0	%95
2	تعاطي المخدرات من أبرز أشكال الانحراف في المجتمع.	84	1	3	67.2	70.0	%95
3	الفساد الإداري شكل من اشكال الانحراف في المؤسسات.	85	3	–	67.2	70.0	96,5 %
4	ضعف الوازع الديني يسهم في انتشار الانحراف.	80	–	8	59.2	69.0	%45
5	البطالة والفقر تسهم في انتشار الجريمة والانحراف.	87	1	–	67.2	70.0	%98
	المتوسط العام				2,41	.072	%94

بالنظر إلى الجدول رقم(10) للمحور الرابع، يتضح لنا أن أعلى الفقرات هي الفقرة رقم: (5، 3، 2)، على التوالي، والتي وزنها المئوي على التوالي (98,8، 96,5، 95)، لاستجابة قدرت حجمها التكراري وعلى التوالي بنحو:(87، 85، 84) أسرة. ومن الملاحظ أن حجم الاستجابة لجميع الفقرات الخمس من المحور جاءت عالية، ويعزو الباحث ذلك على وجود توافق في الشعور بخطورة المشكلة التي تهدد كيان المجتمع العدني وتماسكه القيمي.

المحور الخامس: العوامل المؤثرة في الانحراف الاجتماعي:

جدول رقم:(11) يوضح عدد استجابات العينة والنسبة المئوية لفقرات محور: العوامل المؤثرة في الانحراف الاجتماعي

	الفقرة	اوافق	محايد	لا اوافق	متوسط حسابي	انحراف معياري	الوزن المئوي
1	تراجع دور مؤسسات الدولة يسهم في انتشار الانحراف.	87		1	67.2	70.0	%98
2	الأزمات السياسية والاقتصادية تزيد من الانحراف.	87	1	–	67.2	70.0	%98
3	انفتاح الشباب على الثقافات المختلفة يزيد من احتمالية الانحراف.	88	–	–	67.2	70.0	%100
4	غياب القدوة الفاعلة في المجتمع العدني إحدى أسباب الانحراف.	40	25	23	41.1	69.0	%50
5	زيادة التفاوت الطبقي والحرمان الاجتماعي يعزز الانحراف	85	2	1	67.2	70.0	%96,5
	المتوسط العام				2,71	1071	%94

يتبين من الجدول رقم:(11) للمحور الخامس، أن أعلى الفقرات هي الفقرة رقم: (3، 1، 2)، على التوالي، والتي وزنها المئوي على التوالي:(100%، 98%، 98%)، لإستجابة قدرت حجمها التكراري وعلى التوالي بنحو:(88، 87، 87) أسرة، ونحو البديل الإحصائي أوافق، ويلاحظ أن غالبية استجابة العينة من المحور الخامس" العوامل المؤثرة في الانحراف الاجتماعي" تقترب كثيرًا في مسألة وجود عديد من العوامل أسهمت في الانحراف الاجتماعي في داخل المجتمع، والدليل في ذلك حجم معظم عينة الدراسة جاءت نحو البديل الاحصائي:(أوافق).

المحور السادس: آليات الحد من الانحراف وتعزيز الضبط الاجتماعي:

جدول رقم:(12) يوضح عدد استجابات العينة والنسبة المئوية لفقرات

	الفقرة	اوافق	محايد	لا اوافق	متوسط حسابي	انحراف معياري	الوزن المئوي
1	تعزيز دور الأسرة في التنشئة يقلل من الانحراف.	88	– –		67.2	70.0	100 %
2	تفعيل دور المدرسة والمؤسسات التربوية يحسن من الضبط الاجتماعي.	88	–	–	67.2	70.0	100 %
3	الإعلام يمكن أن يؤدي دورًا أكبر في نشر الوعي الاجتماعي.	88	–	–	67.2	70.0	100 %
4	توفير فرص عمل للشباب يقلل من احتمالية الانحراف.	88	–	–	67.2	70.0	100 %
5	تطبيق القوانين بعدالة يسهم في ضبط المجتمع.	88	–	–	67.2	70.0	100 %
	المتوسط العام				2,41	.071	%94

محور: آليات الحد من الانحراف وتعزيز الضبط الاجتماعي:

بالنظر إلى الجدول رقم (12) من المحور السادس، يتضح جلياً أن هناك استجابة موَّحدة من جميع أفراد العينة المبحوثة؛ إذ أتفق جميعها على الاستجابة نحو البديل الإحصائي:(أوافق)، وبمقدار تكراري بحجمها الكلي:(88) أسرة، وهي تعدُ أعلى وزن مئوي مقارنة بجميع المحاور الخمسة السابقة الأخرى، التي قدرت ب:(100%)، ومن الملاحظ أن حجم الاستجابة لجميع الفقرات الخمس من المحور السادس جاءت عالية، ويعزو الباحث ذلك على وجود توافق في الشعور بضرورة الحد من تفاقم المشكلة قيد البحث والدراسة.

مناقشة تساؤلات الدراسة:

السؤال الأول:

ما مفهوم الضبط الاجتماعي وآلياته في الأسرة والمجتمع العدني؟

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية أفراد العينة (83 أسرة) يرون أن الضبط الاجتماعي يمثل عملية تنظم سلوك الأفراد بما يتفق مع القيم والعادات السائدة، ويحقق الأمن والاستقرار داخل الأسرة والمجتمع.

كما تبين أن غياب الأمن وانتشار السلاح يسهمان في إضعاف فاعلية الضبط الاجتماعي، في حين تؤدي الأسرة والمدرسة دورًا محوريًا في توجيه السلوك وتقويم الانحراف.

تتفق هذه النتائج مع ما أكده "دوركايم" و"بارسونز" حول كون الضبط الاجتماعي أساسًا للتكامل المجتمعي واستمرار النظام الاجتماعي.

السؤال الثاني:

ما أبرز مظاهر الانحراف الأسري والمجتمعي في مدينة عدن؟

كشفت البيانات الميدانية أن من أكثر مظاهر الانحراف شيوعًا بين الأسر العدنية: تفكك الروابط الأسرية، والعنف المنزلي، وانتشار البطالة والفقر، وارتفاع معدلات الجريمة، إضافة إلى الفساد الإداري وتعاطي المخدرات بين الشباب.

كما أظهرت النتائج أن ضعف التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة يؤدي إلى انحراف الأبناء، وهو ما أكدته النظريات الاجتماعية مثل "نظرية التعلم الاجتماعي" التي ترى أن السلوك المنحرف يُكتسب بالتقليد والتفاعل مع الجماعات الفرعية.

السؤال الثالث:

ما العلاقة بين فعالية الضبط الاجتماعي ومستوى الانحراف الأسري والمجتمعي؟

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك علاقة عكسية قوية بين مستوى الضبط الاجتماعي وانتشار الانحراف، إذ إن ضعف مؤسسات الضبط (الأسرة، المدرسة، الأجهزة الرسمية) يؤدي إلى ارتفاع مظاهر الانحراف في الأسرة والمجتمع.

كما تبين أن الأزمات الاقتصادية والسياسية تفاقم من ضعف الضبط الاجتماعي، وهو ما يتفق مع تفسير "هيرشي" في نظرية الضبط الاجتماعي التي تربط قوة الروابط الاجتماعية بانخفاض احتمالية الانحراف.

السؤال الرابع:

ما العوامل المؤثرة في قوة أو ضعف الضبط الاجتماعي في المجتمع العدني؟

بينت النتائج أن أبرز العوامل المؤثرة في ضعف الضبط الاجتماعي هي: الفقر، البطالة، الأزمات السياسية، ضعف الرقابة الأسرية، والانفتاح غير المنضبط على الثقافات الخارجية. كما وُجد أن غياب القدوة في المجتمع، وتراجع دور المؤسسات الدينية والتربوية، يسهم في إضعاف منظومة القيم، وهو ما أكدته دراسات "عبدالحميد (2015)" و"القحطاني (2018)".

السؤال الخامس:

ما السبل الممكنة لتعزيز الضبط الاجتماعي والحد من مظاهر الانحراف؟

أجمع المبحوثون على مجموعة من الإجراءات الممكنة لتعزيز الضبط الاجتماعي، أهمها:

تعزيز دور الأسرة في التنشئة السليمة.

تفعيل دور المدرسة والمؤسسات التربوية.

نشر الوعي عبر وسائل الإعلام.

تطبيق القوانين بعدالة.

توفير فرص عمل للشباب وتحسين الظروف الاقتصادية.

وتشير هذه النتائج إلى ضرورة التكامل بين الضبط الأسري والمؤسسي لتحقيق الوقاية من الانحراف في المجتمع العدني.

النتائج والتوصيات :

أولًا :النتائج :

1- ضعف آليات الضبط الاجتماعي في الأسرة والمجتمع العدني أدى إلى انتشار مظاهر الانحراف مثل العنف الأسري، التفكك العائلي، الجريمة، والفساد الإداري، مما يعكس تراجع دور مؤسسات التنشئة والرقابة الاجتماعية.

2- العوامل الاقتصادية والسياسية، وفي مقدمتها الفقر والبطالة والأزمات المتكررة، تُعد من أبرز المحددات التي أسهمت في إضعاف الضبط الاجتماعي، وتهيئة بيئة خصبة لظهور الانحرافات السلوكية.

3- الأسرة تظل المحور الأساسي في الوقاية من الانحراف، إذ بينت النتائج أن التنشئة السليمة والرقابة الأبوية الفاعلة تحدّ بدرجة كبيرة من انحراف الأبناء، بينما يؤدي غياب أحد الوالدين أو ضعف التماسك الأسري إلى نتائج عكسية.

4- المدرسة والإعلام مؤسستان محوريتان في تعزيز الضبط الاجتماعي، من خلال غرس القيم وتوجيه السلوك، غير أن ضعف التنسيق بينهما يقلل من الأثر الوقائي المنشود.

5- ثقة الأفراد بالمؤسسات الرسمية تشكل عاملًا مهمًا في قوة الضبط الاجتماعي؛ إذ يسهم تطبيق القانون بعدالة في ترسيخ قيم الالتزام والانضباط، بينما يؤدي ضعف العدالة والفساد الإداري إلى فقدان الثقة وزيادة مظاهر الانحراف.

6- التأثيرات الثقافية الخارجية والانفتاح الإعلامي أسهما في تغيير أنماط القيم لدى فئة الشباب، ما يجعل الحاجة ملحّة إلى ضبط ثقافي متوازن يحافظ على الهوية ويحدّ من تبنّي أنماط سلوكية دخيلة.

7. تؤكد النتائج الميدانية والنظرية أن العلاقة بين الضبط الاجتماعي والانحراف علاقة عكسية مباشرة؛ فكلما زاد الضبط الأسري والمجتمعي تراجع الانحراف، والعكس صحيح.

ثانيًا :التوصيات

1- تعزيز دور الأسرة بوصفها خط الدفاع الأول في التنشئة الاجتماعية، من خلال دعم الروابط الأسرية، وتشجيع الحوار بين الآباء والأبناء، والاهتمام بالجوانب التربوية.

2- تفعيل دور المؤسسات التربوية والدينية في نشر القيم الأخلاقية والتوعية بمخاطر الانحراف، وربط المناهج الدراسية بالقيم السلوكية والاجتماعية.

3- إشراك وسائل الإعلام في برامج تثقيفية تهدف إلى ترسيخ الانضباط والمسؤولية الاجتماعية، مع توظيفها لنشر ثقافة احترام القانون والالتزام بالمصلحة العامة.

4- توفير فرص عمل للشباب وتحسين الظروف الاقتصادية للحدّ من الفقر والبطالة، بوصفهما من أبرز مسببات الانحراف.

5- تعزيز العدالة وتطبيق القانون بحزم وشفافية لإعادة الثقة بالمؤسسات الرسمية وضمان فاعلية الضبط القانوني.

6-إقامة برامج تدريب وورش عمل للأخصائيين الاجتماعيين حول آليات الوقاية من الانحراف الأسري والمجتمعي، وتطوير مهاراتهم في التدخل المبكر.

7- التنسيق بين الأسرة والمدرسة والإعلام والمجتمع المدني لتكوين شبكة دعم اجتماعي	متكاملة قادرة على تعزيز قيم الضبط والالتزام والانتماء.

المراجع:

1- ابن خلدون، عبد الرحمن. (1991). المقدمة. بيروت: دار الفكر العربي.

2- العدني، محمد. (2015). التحولات السياسية وأثرها على المجتمع العدني. مركز البحوث الاجتماعية – عدن.

3- العيسوي، أحمد. (1991). علم النفس الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

4- العلوي، سمير. (2013). العنف الأسري في المجتمع اليمني. صنعاء: دار الكتاب الجامعي.

5- العمري، خالد. (2012). علم الاجتماع الأسري. عمّان: دار المسيرة للنشر.

6- الغشم، علي. (2015). الأسرة والمجتمع اليمني. صنعاء: دار الحكمة.

7- القحطاني، نادية. (2018). الأسرة اليمنية في ظل الأزمات الراهنة. بيروت: دار النهضة العربية.

8- الحاج، علي. (2011). الأسرة العربية وقضايا معاصرة. القاهرة: دار الفكر العربي.

9- الحضرمي، محمد. (2019). التحولات الاجتماعية في مدينة عدن. جامعة عدن.

10- الهتار، حمد. (2014). التغير الاجتماعي في اليمن المعاصر. صنعاء: دار الفكر.

11- الشيباني، سليم. (2011). التنشئة الاجتماعية ودور الأسرة في المجتمعات العربية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

12- عبدالحميد، عبد السليم. (2015). الأسرة والتحولات الاجتماعية في المجتمع العربي. القاهرة: دار المعرفة.

13- عبدالحليم، محمد. (2001). الضبط الاجتماعي: دراسة نظرية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

14- عبدالخالق، عبد العليم. (2018). الضبط الاجتماعي والانحراف في علم الاجتماع الجنائي. الإسكندرية: دار النهضة العربية.

15- علي، رضوان. (2012). الضبط الاجتماعي والانحراف: دراسة نظرية. القاهرة: دار الجامعة الجديدة.

16- المتوكل، فؤاد. (2019). الهجرة والتحولات الاجتماعية في اليمن. صنعاء: دار الكتاب الجامعي.

17- بامطرف، صالح. (1998). تاريخ عدن الاجتماعي والثقافي. بيروت: دار الساقي.

18- زيد، أبو محمد. (2011). الضبط الاجتماعي: دراسة في علم الاجتماع الجنائي. القاهرة: دار الفكر العربي.

19- سليم، علي. (2005). الانحراف والضبط الاجتماعي. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

20- الزعبي، ناصر. (2018). اتجاهات معاصرة في النظرية الاجتماعية. عمّان: دار وائل للنشر.

21- اليمني، علي. (2014). المرأة والأسرة في اليمن: دراسة سوسيولوجية. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية.

22- داهرندوف، رالف. (1985). الصراع الاجتماعي والحرية. ترجمة: حسين محمود. القاهرة: دار المستقبل.

23- دوركايم، إميل. (1990). قواعد المنهج في علم الاجتماع. ترجمة: محمود قاسم. القاهرة: دار المعارف.

24- ماركس، كارل. (1867). رأس المال. ترجمة: فالح عبد الجبار. بيروت: دار الفارابي (طبعة حديثة).

25- Becker, H. (1963). Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance. New York: Free Press.

26- Clinard, M. & Meier, R. (2011). Sociology of Deviant Behavior (14th ed.). Belmont: Wadsworth.

27- Cohen, A. (1955). Delinquent Boys: The Culture of the Gang. New York: Free Press.

28- Durkheim, E. (1895). The Rules of Sociological Method. Paris: Alcan

29- Giddens, A. (2006). Sociology (5th ed.). Cambridge: Polity Press.

30- Hirschi, T. (1969). Causes of Delinquency. Berkeley: University of California Press.

31- Marx, K. (1867). Capital: A Critique of Political Economy. New York: Free Press.

32- Parsons, T. (1951). The Social System. New York: Free Press.

33- Sutherland, E. (1947). Principles of Criminology. Philadelphia: Lippincott.

34- Turner, J. (1990). The Theory of Social Interaction. Stanford: Stanford University Press.

35- Dahrendorf, R. (1959). Class and Class Conflict in Industrial Society. Stanford: Stanford University Press.

The Impact of Social Control on Family and Community Deviance: A Field Study on a Sample of Families from Aden

Nasir Abdulnabi Ahmed Saleh

Abstract

Social control is a key concept in sociology, as it regulates behavior of individuals and maintains the balance between personal freedom and public order. This study explores the impact of social control on family and community deviance in the city of Aden, using a sociological approach that combines theoretical analysis and fieldwork. The research employed a descriptive-analytical method, and utilized a survey of 88 families across three districts in Aden.

The findings revealed multiple factors that have contributed to the spread of deviant behaviors. These factors included weakened mechanisms of family and community control, coupled with political, economic crises and the declining role of formal institutions. Poverty, unemployment, and administrative corruption emerged as the driving force behind deviant behaviors such as family disintegration, domestic violence, crime, and drug abuse. The family, school, and media remained essential institutions for deviance mitigation.

The study recommends strengthening the family's role in socialization, enhancing the role of educational institutions, providing job opportunities for youth, ensuring fair law enforcement, and utilizing media to raise societal awareness. These results provide theoretical and practical insights that can help in formulating more effective strategies to reinforce social control in Yemen in general, and Aden in particular.

Keywords: Social control, Deviance, Family, Adeni society, Unemployment, Poverty, Administrative corruption.